بل ويصل به الى حد القول ان النضال الوطني الديمقراطي ضد النظام الاردني هو نضال الاردنيين فقط : « ... كون هذا الطرح (يعني تأمين الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن) هو الداعم الاساسي في هذه المرحلة لحقوق جماهير الاردن الديمقراطية والتقدم في نضالها ضد النظام الاردني القائم » . ذلك في الوقت الذي ينص فيه نفس القرار على ضرورة توفر الايمان الكامل «بوحدة مصالح الجماهير الاردنية الفلسطينية ... » .

ويعطي القرار حول الحلول السلمية اوضح مثال لغموض القرارات . فبعد ان يؤكد رفض الحلول السلمية بشكل قاطع ، يبدأ بعدها في عرض نظرية « التلكؤ » ومشتقاته في فقرات القرار الثلاث : اولا : « ان استمرار التلكؤ في رفض قرار مجلس الامن اصبح يشكل خطرا سياسيا اضافيا يضاف الى المخاطر الملقاة على القضية الفلسطينية...». ثانيا : « ... يبقى ان ندرك ما استجد نتيجة المحادثات مع يارنغ وشتاينر وروجرز وسيسكو ، وما يقود اليه التلكؤ في رفض الحلول السلمية ... » ثالثا : « ان التلكؤ في رفض قرارات مجلس الامن قد رافقه بكل اسف القبول بمبادرات جزئية مثل مشروع روجرز واوراق العمل ... » .

ورغم ان القرار يحوي كما قلنا في طياته رفضا لمشاريع الحل السلمي وتنبها لخطورتها ، الا ان الاصرار على لفظة « التلكؤ » هذه ، شيء لا يمكن فهمه الا على اساس الاعتبارات الرسمية لعلاقة حركة المقاومة مع الانظمة العربية .

فمن هي الدول او الجهات التي « تتلكأ » في رفض الحلول السلمية . ان مواقف الجميع واضحة تماما وليس فيها ذرة تلكؤ فاما قبول مستميت وباي تنازلات ، واما رفض يتفاوت بين كونه رفضا لفظيا مزايدا او كونه رفضا ينبع من موقف ثوري حقيقي .

وأما عن عمومية القرارات فيتمثل في انه ولاول مرة في مؤتمرات الاتحاد تم الهروب من اتخاذ قرارات سياسية حول كل دولة عربية على حدة، باستثناء المغرب لاسباب تبدو واضحة اهمها بعد المغرب عن اي تأثير حقيقي على الثورة الفلسطينية. واستعيض عن ذلك بقرار عن جامعة الدول العربية اقحم دون مبرر بارز . كذلك يتمثل ذلك في قرارين عن احداث السودان وعن الثورة في الخليج العربي . بالنسبة للاول فمع ان المؤتمر طالب « بايقاف حملات الارهاب والقمع الجماعي الموجة ضد الاحزاب الثورية والمنظمات الديمقراطية في السودان » ، وحيا « شهداء الشعب السوداني ونضالهم المشروع لحماية مكتسبات الشعب الثورية وعلى رأسهم الشفيع احمد الشيخ وعبد الخالق محجوب » . الا أنه أصر على شطب جميع مقدمة القرار التي كانت تشكل ارضيته والتي كانت تحدد بوضوح الجهات التي تتحمل مسئولية حملات الارهاب والقمع الجماعي مشيرة الى تدخل دول ميثاق طرابلس عسكريا . وبقي هو القرار الوحيد المعلق دون مقدمة تبرره .

اما بالنسبة للقرار الثاني حول الثورة في الخليج العربي فقد رفضت اي اشارة الى محاولات الرجعية اجهاض تلك الثورة والقضاء على النظام الثوري في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

شريف الحسيني